

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٤

في شأن معاملة مصابي ومستشهدى سلاح الحدود بعطلة
مستشهدى حلة فلسطين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد توره الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٠ في شأن
معاملة مصابي ومستشهدى حلة فلسطين ،

وعلى ما ارتأاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي

مادة ١ - تسرى الأحكام التي نصمتها قرار مجلس الوزراء الصادر
في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٠ في شأن معاملة مصابي ومستشهدى حلة فلسطين
على المستشهدين والمصابين من ضباط وصف ضباط وعساكر سلاح
الحدود بحسب مطاراتهم للهرين .

مادة ٢ - على وزير المالية والمالية والإقتصاد ، تنفيذ هذا
القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٧٢ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

عبد الحليم إبراهيم العموي محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الخارجية

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٤

بتتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العامة
باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد توره الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٨٤
لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٣ و٣٨٠ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية المعديل بالمرسوم بقانون
رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٤١ المشار إليه الصيغ الآتى :

"لا يجوز أن تعطى هذه الرخصة للمحال العمومية في القرى إلا بقرار
من وزير الداخلية بناء على طلب وزير الارشاد القومي ولأغراض سياحية"

مادة ٢ - تضاف فقرتان جديدان إلى المادة ١٩ من القانون سالف
لهذك نصيحا الآتى :

"ويجوز لوزير الداخلية أن يخص بعض الحال العمومية في منازلة
لعبة معينة أو أكثر من العاب القمار بالشروط أو القيد التي يقررها .

وتسرى في هذه الحالة على المحل العمومي أحكام المادة ١٧ من القانون
رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية".

مادة ٣ - على وزراء الداخلية والمعدل والشئون الاجتماعية كل فيما
يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما
صدر بقصر الجمهورية في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٧٢ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير العدل

أحمد حسني

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الشئون الاجتماعية

كمال الدين حسين صاغ (أ.ح) زكريا حبي الدين بخلانى (أ.ح)